



أطلقت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لافساد، كتاب "نظام النزاهة الوطني"، وذلك يوم الخميس الواقع فيه ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

يتضمن الكتاب تقييماً للمؤسسات العامة في لبنان، وتحليلاً لأسباب الفساد ودرجاته فيها. قدّم الكتاب نائب رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، وعضو اللجنة التوجيهية للمشروع السيد جيران زوفيغيان ومديرة البرامج في الجمعية الأنسة غاييل كيرانيان، إضافة إلى أمين صندوق الجمعية وعضو الهيئة الإدارية السيد يحيى الحكيم، ومنسق البرنامج لدى منظمة الشفافية الدولية السيد نيكولا سيريس.

يشكّل نظام النزاهة الوطني (NIS)، خطوة أولى في إطار مشروع قياس الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد و تحفيز الطلب على نظم النزاهة الوطنية في مصر والعالم العربي الذي طورته منظمة الشفافية الدولية (TI) بتمويل من وكالة التنمية الدولية الأميركية (USAID). وستلي هذه الخطوة مبادرات أخرى كتحليل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC بهدف إزالة الثغرات التي تعتريه .

للمرة الأولى في لبنان تسلط هذه الدراسة الضوء على مواطن ضعف النظام و المخاطر التي تتهدده، بالإضافة إلى اكتشاف الفرص المتوفرة لسبل مكافحة لتفعيلها، والحاجة إلى مراجعة شاملة لركائز النظام السبعة عشر فضلاً عن ضرورة تعزيز التعاون بين كافة الجهات والمؤسسات المعنية. لقد أصبح من الملح وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تمهّد الطريق أمام تأمين سيادة القانون والتنمية المستدامة وضمان نوعية حياة أفضل في لبنان وهي المقومات التي تؤلف العناصر الأساسية لأي نظام وطني للنزاهة نأمل لقيامه في لبنان.

لهذا فقد أصبح من الضروري اعتماد مقاربة متماسكة للتوصل إلى قيام نظام وطني للنزاهة يعزز التعاون بين كافة القطاعات والمؤسسات العامة ويدفع نحو استحداث المؤسسات المفصلية الواجب تواجدها لضمان سيادة القانون والتنمية المستدامة. تبين الدراسة، من خلال الركائز المختلفة التي خضعت لمراجعة مفصلة، إلى أن غياب الشفافية والمساءلة والنزاهة مرتبط ارتباطاً مباشراً" بهيكلية النظام اللبناني. فلبنان يعتمد الديمقراطية التوافقية التي تقوم على مبدأ تقاسم السلطة بين الطوائف الرئيسة كما نصت عليه اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩، ولاحقاً اتفاق الدوحة في العام ٢٠٠٨. وقد أدى هذا التقاسم للسلطات إلى قيام محاور استقطاب داخلية وإقليمية ودولية كانت من عواقبه وقوع اضطرابات أمنية عديدة في البلاد.

تشمل الدراسة أوضاع السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، ولجنة إدارة الانتخابات، بالإضافة إلى ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، قوى إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن والسلامة العامة، آليات التعاقد الوظيفي، وسيط الجمهورية، التفتيش المركزي، الهيئة العليا للتأديب، الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الإدارات اللاحصرية والمحلية، المؤسسات الدولية، والأمن.

بعد تحليل أسباب الفساد في كافة المؤسسات، تطرح الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في الكتاب توصيات تشمل كافة القطاعات. تألّف فريق عمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية من خمسة باحثين ومؤلفين قاموا ضمن ما قاموا به من أعمال بإجراء مقابلات مع الأشخاص المعنيين داخل المؤسسات المذكورة أعلاه، كما ارتكز فريق العمل في دراسته على البحث الميداني للتحقق من بعض الأمور.